طبق الاصل

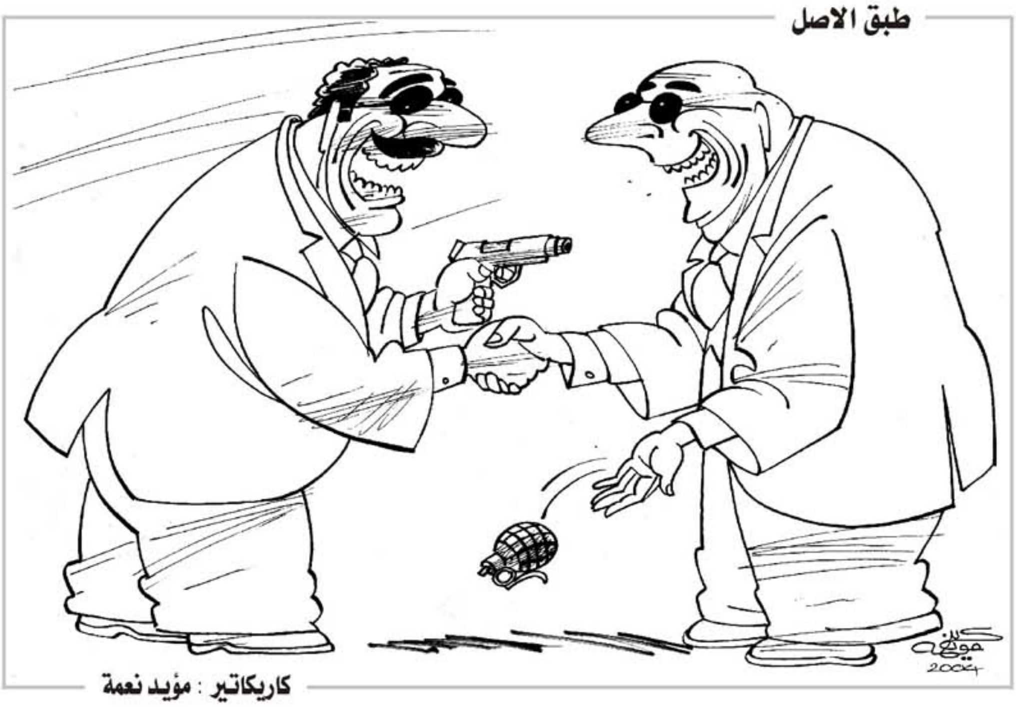

كاريكاتير : مؤيد نعمة

نظام صدام يحصل على المليارات من برنامج المساعدات

سوزان سلكس

في سنواتها الاخيرة في السلطة، حصلت حكومة صدام حسين وبطريقة منتظمة على مليارات الدولارات من الشركات التي تعاملت مع العراق، وجمعت اغلب الاموال غير المشروعة عبر شبكة من الحسابات المصرفية في البنوك الاجنبية منتهكة بذلك العقوبات الاقتصادية.

كان ملايين العراقيين يناضلون من اجل البقاء بإعتمادهم على حصتهم الشهرية من الغذاء والدواء، بينما كانت اموال الرشاوى تتسلمها الحكومة العراقية من المجهزين وتجار النفط من جميع انحاء العالم الذين كانوا في بعض الاحيان، يجرون حقائب مليئة بالاموال الى مكاتب الوزارة، طبقاً لمسؤولين عراقيين اشرفوا على العملية.

روايات المسؤولين عززتها مجموعة نفيسة من الوثائق والسجلات المالية التي زودت بها صحيفة نيويورك تايمز عن طريق اعضاء مجلس الحكم العراقي. من بين الاوراق رسالة سرية من احد كبار ضباط صدام يضع فيها آلية رسمية لإستحصال اموال من الاتفاقيات التجارية المبرمة مع العراق، وهو ترتيب انطلى على مراقبي الامم المتحدة.

في رسالة مؤرخة في 3 آب عام 2000، اشير اليها بـ(عاجلة وسرية للغاية)، يبلغ فيها نائب الرئيس العراقي، طه ياسين رمضان، وزراء الحكومة بأن القيادة العليا تريد (المزيد من العائدات) من برنامج النفط مقابل الغذاء. وكتب يقول انه يجب تبليغ الاموال بسرية تامة الى حسابات مصرفية عراقية في الاردن والامارات العربية المتحدة.

خرق نظام العقوبات كان ولزمن طويل سر أمكشوفاً. قبل سنتين، قدر مكتب الحسابات العام قيمة النفط المهرب بما يقرب من 900 مليون دولار في السنة لصالح العراق. الشركات النفطية اشتكت من ان العراق يضغط عليها للحصول على اثمان اضافية. انفاق صدام المسرف على قصوره وتماثيله يوفر دليلاً اضافياً على قدرته على الحصول على اموال لا حصر لها.

لكن الفساد لم تتضح ابعاده الا مؤخراً من الوثائق المتوفرة الآن ومن المسؤولين العراقيين الذين كانوا يخشون الافصاح عن ذلك في السابق. لقد ظهرت ضخامة نظام دفع الرشاوى واسماء الشركات المتورطة وطريقة نظام صدام في منح عقود وهبات الى اولئك الذين يمتدحونه. لكن سياسته في منح العقود للحصول على دعم سياسي كانت تعني دوماً ان العراق يحصل بالمقابل على سلع رديئة لا فائدة منها. لعل المعيار الافضل للفساد جاء من مراجعة عقود قيمتها 8.7 مليار دولار تبين ان 70 ٪ من المجهزين قاموا بتضخيم اسعارهم ووافقوا على دفع عمولة قدرها 10 ٪ نقداً او عبر حسابات مصرفية في الاردن، لبنان وسوريا. بهذه النسبة يكون العراق قد حصل على 2.3 مليار دولار من اصل 32.6 مليار دولار قيمة العقود المبرمة منذ منتصف عام 2000، عندما بدأ نظام العمولة هذا. الشركات المجهزة تشمل معامل ومصانع روسية واوربية وشركات مملوكة للدولة في الصين والشرق الاوسط. كما استنبط العراق طرقاً منوعة، ربحها اقل لإنتزاع اموال من زبائن النفط فقد حصل العراق على اكثر من 228 مليون دولار من اثمان اضافية غير شرعية فرضت على الشركات التي تشحن النفط الخام العراقي بحر أبعد ايلول عام 2000، طبقاً لحسابات اعدتها وزارة النفط العراقية نهاية العام الماضي، الاضافة الى 540 مليون دولار استحصلت (من تحت الطاولة) عن شحن النفط عبر الحدود العراقية، كما تظهر الوثائق.

يتذكر السيد شمخي فرج الذي كان يدير القسم المالي في وزارة النفط (كان يأتينا الكثير من النقد، كنت ارى اشخاصاً يحملون الاموال بحقائب ويأتون بها الى الوزارة). مراقبو الامم المتحدة يقولون انهم لم يكونوا على علم بالرشاوى المتحصلة من عائدات النفط لأنهم كانوا يركزون على برنامج المساعدات وعلى ضمان استلام المواد الغذائية.

بظهور تفاصيل الفساد مؤخراً، قالت السلطات القانونية في دول عديدة انها فتحت تحقيقات مدنية وجنائية ضد الشركات التي انتهكت القانون بتحويلها اموالاً الى العراق. محققون في وزارة المالية الامريكية يساعدون الآن السلطات العراقية لإستعادة ما يقرب من 2 مليار دولار يعتقد انها لم تزل في حسابات خارجية، ويقول جون زارات، نائب مساعد وزير المالية، انهم وجدوا اكثر من 750 مليون دولار في الحسابات الخارجية تم نقلها الى العراق.

المسؤولون العراقيون يقولون ان نظام دفع العمولات نجح لأن الدفعات كان يتم تضمينها في عقود التجهيز الشرعية التي تم التفاوض بشأنها مباشرة مع الحكومة العراقية السابقة، ومن ثم تنتقل الى العراق عندما تطلق الامم المتحدة المبالغ لدفعها للمجهزين.

يقول السيد فالح الخفاجي، الموظف في وزارة النفط الذي اشرف على عقود تجهيز قطع غيار لإدامة المعدات "كنا نقبل بالعرض الواطئ ومن ثم نقول للمجهز اعطنا 10 ٪ اخرى، وبذلك نضيفها الى العقد. ان كان العرض على سبيل المثال 1 مليون دولار، نطالب من المجهز ان يجعله 1.1 مليون دولار". ويقول ان بعض الشركات كانت ترفض، لكن الاغلبية كانت توافق على الاقتراح املاً بأن تجد لها شركة تجارية تعمل كوسيط. الشركات التجارية تبيع المنتج الى العراق وتدفع العمولة المطلوبة. العمولات كانت تدفع لصالح حسابات مصرفية عراقية في الخارج وموظفون معنيون في الوزارة يسحبون الاموال ويأتون بها الى بغداد على وفق اسس منتظمة، طبقاً للسيد الخفاجي وسجلات المالية العراقية.

رجال الاعمال الذين دفعوا العمولات قالوا انهم لم يكن لديهم اي خيار سوى الالتزام بالتعليمات. يقول عماد الجلدة، عضو البرلمان المصري الذي يملك ثلاث شركات باعت بضائع للعراق "ان اردت القيام بأعمال تجارية في العراق، فهذه هي الشروط التي يجب ان تقبلها دون اعتراض، تارة يقولون لنا ان هذه النسبة من اجل النقل داخل العراق، وتارة يقولون انها من اجل ادامة الشاحنات او يسمونها خدمات ما بعد البيع، ولم نكن نعلم ماذا يصنعون بها".

كان يتوقع من العراق السعي الى سعر اعلى لنفطه، كونه المصدر الشرعي الوحيد للعائدات، بدلاً من ذلك يقول المسؤولون الذين عملوا في برنامج النفط مقابل الغذاء ان نظام صدام كان يقاتل من اجل سعر اقل ليترك هامشاً لتجار النفط ليتمكنوا من دفع الثمن الاضافي. يقول السيد علي مبدر مدير مبيعات النفط في شركة تسويق النفط العراقية (سومو) "توجيهات الحكومة كانت الحصول على اقل سعر". الهامش سمح للعراق فرض ثمن اضافي غير شرعي على كل برميل من النفط المباع، ويطلب من المشترين دفع الثمن نقداً او تحويل المبلغ الى حسابات مصرفية في بنوك اجنبية، طبقاً لمسؤولين في وزارة النفط.

وفقاً لميزانيات سومو، واحد من كل اربعة مشترين، معظمهم من الروس، كانوا يدفعون نقداً. تشير سجلات الوزارة بأن السفارة العراقية في موسكو استلمت مبلغ 61 مليون دولار نقداً من الشركات التي اشترت النفط، وكذلك كان الحال في السفارات العراقية في تركيا وسويسرا وفيتنام. عندما تتقدم الشركات بالشكوى الى الامم المتحدة حول الثمن الاضافي المفروض على كل برميل، وتقوم السلطات العراقية بفرض رسوم عالية على تحميل السفن في موانئها. وبلغت رسوم التحميل (60.000) دولار عن كل ناقلة كبيرة، كانت تتسلمها شركتا شحن في الاردن. الشركتان هما شركة الهدى التجارية العالمية، وشركة عالية للنقل والتجارة العامة اللتان تملكهما عائلة خوام من زعماء احدى اقوى العشائر العراقية.

يقول حاتم الخوام رئيس مجلس ادارة الاعمال في عمان "لقد حصلنا على عقد لتوفير الخدمات في الميناء" وان تحصيل العمولة ونقلها الى بغداد كان مجرد "بزنس" بسيط "ليس من شأني ان كان هذا العمل صائباً او خاطئاً".

وعندما سمح للعراق ببيع نفطه بعد عشر سنوات من العقوبات الاقتصادية، كان بهو فندق الرشيد في بغداد هو المكان الذي يجب ان يكون المرء فيه ليحصل على عمل ما. في هذا المكان كان تجار النفط يجتمعون عندما يحل ضيف او ممثل او سياسي ليمتدح علناً نظام صدام حسين. الخبرة علمتهم ان الزائر سيعود الى الفندق يحمل كوبونات، هدية من الرئيس او من احد مساعديه، يمنحه الحق بشراء مليون برميل او اكثر من النفط الخام.

كان للكوبونات قيمة مالية كبيرة. بوجود شركات كبرى تحتكر معظم نفط الخليج، فقد كانت هنالك منافسة عنيفة بين التجار الصغار لشراء النفط، ما دام العراقي يبقي على سعر نفطه منخفضاً، وجني ربح ضخم حتى بعد شرائهم الكوبون ودفعهم الثمن الاضافي.

يقول السيد فرج، من شركة سومو، مشيراً الى الفترة التي كانت تباع بها الكوبونات بحوالي (20) سنتاً للبرميل "لقد كنا نمزح لانه عندما تحصل على مليون برميل، ذلك يعني انك ستجني (200.000) دولار والذين كانوا يحصلون على الكوبونات هم اولئك الذين كانوا يأتون هنا لمدح صدام لوقوفه ضد الامبريالية".

طارق عبد الله، عراقي يعيش في الاردن، اسس شركة نفط في قبرص ليستغل فرصة انخفاض سعر النفط العراقي "اشترينا من الناس الذين حصلوا على حصص، بعض الاحيان كانوا يجلبون الكمية باسمي، وعلى الاغلب لم نحصل على النفط من العراقيين مباشرة". في السنة الماضية اعدت سومو قائمة من (267) شركة وافراداً يقال انهم تسلموا حصصاً من برامج النفط مقابل الغذاء. يقول السيد فرج "القائمة حقيقية، لم نختلق اسماً او كميات". ليث شبيلات وتوجان الفيصل، السياسيان الاردنيان اللذان ساندا النظام العراقي السابق، قالا انهما تسلما حصصاً نفطية لكن منحاها الى اصدقاء رغبوا في الدخول في العمل التجاري. كذلك فعل السيد برنار دون غوليد، الدبلوماسي الفرنسي والمستشار السابق لوزير الداخلية الفرنسي شارل باسكو. قال انه طلب من طارق عزيز ان يمنحه كوبونات ومن ثم اعطاها الى أناس من المنطقة الانتخابية للسيد باسكو والذين كانوا يتطلعون الى الحصول على عقد نفطي من العراق.

يقول السيد غوليه "ان البعض كان يحاول القيام بعمل تجاري، دوري كان ان اقول لطارق عزيز: انظر، بعض الشركات ترغب في العمل لكنها تواجه بعض الصعوبات، هذا كل شيء".

في الفترة السابقة نشرت صحيفة "المدى" العراقية قائمة باسماء شركات وافراد حصلوا على حصص نفطية مثيرة بذلك عاصفة من الاحتجاجات. وزير الخارجية الروسي، على سبيل المثال، يلوم السياسيين لاطلاقهم القائمة التي تحتوي أسماء (46) شركة روسية وشخصيات سياسية منهم السفير الروسي السابق في العراق فلاديمير تيتورينكو، وعضو البرلمان نيكولاي رشكوف.

نفت الوزارة بتصريح رسمي قيام الروس باعمال مشينة "من السهل ان نلاحظ ان نشر هذه القائمة تصادف مع تعزيز الجهود المبذولة لعودة الشركات الروسية الى السوق العراقية للتعاون في اعادة اعمار العراق الذي دمرته الحرب.

قال آخرون، وردت اسماؤهم في القائمة، ان العراقيين اعطوا عليهم بـأخذ الكوبونات لكنهم رفضوا. الاب جان ماري بنيامين، القس الكاثوليكي الذي قاد حملة لرفع العقوبات عن العراق، قال ان العراقيين اخبروه ذات مرة ان بامكانهم تقديم "مساعدة" له على شكل كوبونات نفطية ذات قيمة عالية. يقول انه رفض فوراً. في مقابلة هاتفية معه من مكتبه في ايطاليا قال الاب بنيامين انه كتب لطارق عزيز اوائل العام (2002) ليكرر رفضه، واكد رفضه مرة اخرى خلال لقائه مع طارق عزيز في بغداد تلك السنة. كما يتذكر الاب بنيامين محادثته مع عزيز "اخبرني عزيز: لكننا لا نعطيك شيئاً، التجار فقط سيحصلون على شيء ما، قلت له لا اعرف كيف يجري التعامل هذا، لكنني لا استطيع تقبل هذا، من الناحية الاخلاقية".

عن: نيويورك تايمز
ترجمة: زهير رضوان

إشكاليات وراء عودة الأمم المتحدة إلى العراق

محمود حسن عباس

منذ العملية الإرهابية التي استهدفت مقر ممثلية الأمم المتحدة لم تهدأ المطالبات والنقاشات وأيضا المعارضات، حول دور الأمم المتحدة في العراق ولا يمكن للمرء حصر أطراف النقاش والمطالبة والمعارضة فهم كثرة، ولكن يمكن عد بعضهم، فهم يشملون أطرافا عراقية وعلى عدة مستويات، رسمية، وحزبية، ودينية، وشعبية، وإعلامية، واكاديمية، وعشائرية، وهؤلاء يفضلون دور أبارزا أبل رئيسا للأمم المتحدة، في مراحل حل قضايا العراق، وجانب الاحتلال وحلفائه وهم المعارضون بدرجات متفاوتة لدور الأمم المتحدة في العراق، ودول الإقليم العربية والإسلامية وهم يؤيدون دور اللأمم المتحدة في العراق، أيضا بدرجات متفاوتة.

قد تبدو للوهلة الأولى أن تجدد المطالبات والنقاشات والمعارضات لدور الأمم المتحدة في العراق وليدة هذه الآونة، ولكن هذه النقاشات أقدم من ذلك بكثير، تعود إلى الأيام الأول لغزو صدام الكويت، فما زالت تلك القرارات السريعة والحاسمة التي صدرت من الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن الدولي طرية في الأذهان، وخاصة قرارات فرض الحصار على العراق وإنذار صدام بسحب قواته من الكويت وقرار شن الحرب على (صدام) في العراق والكويت لإخراج قواته من الكويت، وتحرير هذا البلد بعد ان احتله صدام لأكثر من ستة أشهر، لابل إن قرار قمع الانتفاضة من قبل صدام في 1991 في جوانب منه تم وفق توافق دولي وتحت علم وسمع وبصر الأمم المتحدة والأمين العام ومجلس الأمن الدولي، واستمرت الحالة بعد ذلك في المسيرة التي عرفت مرة بسير السلحفاة وثانية بلعبة القط والفار، وذلك في عملية البحث عن اسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق، بينما كانت أمريكا تؤيد هذا الدور لغاية 1998 عندما تم سحب المفتشين الدوليين من العراق، وخلال اعوام 1998-2002 توافق صدام مع أمريكا في معارضة دور الأمم المتحدة في العراق، فكلاهما كان يرفض هذا الدور، بينما كان كل المجتمع الدولي تقريبا يدعو إلى معاودة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق وإنهاء الملف، ورفع الحصار عن العراق، وتخليص المنطقة والعالم من التوترات والتهديدات، غير أن صدام تغير فجأة في أواخر 2002، عندما أدرك بأن أمريكا قد حزمت أمرها وقرارها، وتريد شن الحرب عليه، وربما اسقاط نظامه، بينما تذبذبت أمريكا في موقفها، ففي البداية ارادت واشنطن كسب الشرعية لقرار الحرب، فتحججت بالتفتيش عن الأسلحة، ولم يعثر على شيء يذكر من أسلحة الدمار الشامل، تحججت مرة أخرى بعدم فعالية التفتيش، ورغبتها في العثور على أسلحة الدمار الشامل عن طريق الحرب، وعندما فشلت في كسب التأييد الدولي لقرار شن الحرب على العراق، صارت أمريكا هي المعارضة لدور الأمم المتحدة في العراق، وشنت حربها بدون غطاء الشرعية الدولية، لابل وسط معارضة دولية واسعة النطاق، ومن أقرب الحلفاء إلى أبعد الأعداء.

وعندما تم كل ما تم بمعزل عن دور الأمم المتحدة، عادت المنظمة الدولية، وبإصرار من الأمانة العامة، وتأييد شبه رسمي من أعضاء مجلس الأمن الدولي، وبقرار شخصي من الأمين العام إلى العراق، في الرغبة بأن تلعب المنظمة الدولية دور أرئيسا في العراق هذه المرة، فتم تعيين المرحوم دي ميلو ممثلا للأمين العام في العراق، وهذا الرجل خلال فترة قصيرة قد عمل في منتهى الجد والإخلاص من أجل الأهداف الأسمى لمنظمة الأمم المتحدة، وهي السلام وصيانة استقلال الدول والاستقرار الدولي ومساعدة الشعوب في النهوض بنفسها، وخاصة في حالة العراق، حيث الدمار والخراب، ولكن تلك المسيرة انتهت باغتيال السيد دي ميلو ورفاقه في عملية تفجير مقر الأمم المتحدة في العراق، وبالطبع هناك مطالبات قديمة ومتجددة إقليمية ودولية لإعطاء دور رئيس للأمم المتحدة في العراق، فكيف يمكن النظر إلى المطالبات المختلفة لعودة الأمم المتحدة إلى العراق.

1- الموقف الأمريكي هو الرفض القاطع لإعطاء أي دور رئيس أمني أو اقتصادي أو سياسي للأمم المتحدة في العراق، وذلك منذ رفض مجلس الأمن الدولي العام الماضي إعطاء الشرعية للحرب الأمريكية البريطانية على العراق واسقاط نظام صدام، وهذا الرفض الأمريكي صريح وقاطع برغم بعض المواقف المتسمة باللف والدوران، أو إبداء بعض المرونة هنا وهناك على أمل استعمال الأمم المتحدة كغطاء شرعي في أي مرحلة للوجود الامريكي في العراق او نتائج هذا الوجود او مستقبله، وبالطبع فان الموقف الامريكي هو الانفراد بعينه رغم ان كثيرا من المطالبات الدولية والمحلية لا تطلب الانسحاب الكلي للقوات الامريكية من العراق فهذه المطالبات تركز على نقل مسؤولية وجود القوات المختلفة في العراق الى قيادة الامم المتحدة، وبذلك لا يمكن توقع عودة فعالة للامم المتحدة الى العراق دون حدوث تحول جذري في الموقف الامريكي، وهذا التحول المفاجئ غير متوقع في المنظور من الايام والاسابيع اذا لم نقل في شهور وسنوات.

2. اما الحلفاء المشاركون مع الوجود الامريكي، فان الموقف البريطاني فيه نوع من التذبذب الكلامي في مقابل ثبات فعلي، فلا يمكن التعويل على الموقف البريطاني، اما المواقف المتجددة لبعض الدول وخاصة اسبانيا وبولندا وكرواتيا.. الخ، فهي تخضع لمجموعة مؤشرات مستقبلية وهذه المؤشرات هي خطوات نقل السيادة الى العراقيين ومستقبل المعركة الدائرة على ارض العراق بين الارهابيين والصداميين وغيرهم من جهة، وقوات التحالف والحكم في العراق من جهة اخرى، وكذلك المعركة الدولية الدائرة لمحاربة الارهاب فالموقف الاسباني المتجدد جاء بعد العمليات الارهابية في مدريد، وكذلك تتأثر مواقف هذه الدول بكل من قضيتي العثور او عدم العثور على اسلحة الدمار الشامل في العراق والانتخابات الامريكية، والاحوال الداخلية لدول الحلفاء، فالحالة الاسبانية قد سببت صدمة لباقي الاطراف فالحكومات القائمة في دول الحلفاء بقيادة احزابها الحاكمة، بدأت تخشى من نتائج تأييدها للحرب الامريكية في العراق على الانتخابات في داخل هذه الدول واحتمالات ازاحة الحكومات المؤيدة لامريكا، وخاصة في الدول الغربية، حيث أن هناك نزعة قوية بدأت تنتشر معارضة للحروب بصورة مبدئية بغض النظر عن اطراف تلك الحروب او اسبابها او نتائجها، فهم يعارضون الحرب لذاتها.

3. اما في الداخل العراقي فهناك اربعة تيارات، الاولى اطراف من الحكم وخارج الحكم تريد دورا للامم المتحدة معتقدة بان هذا الدور سيكون محايدا، وضمانا لمختلف الاطراف الداخلية فيما بينها وبين الاطراف العراقية وطرف التحالف، وهناك اطراف اخرى من الساحة السياسية الداخلية داخل الحكم وخارجه تعارض دور الامم المتحدة في العراق معتقدة بان هذا الدور سيكون ضعيفا ولا يساعد على تحقيق الاهداف التي يصبو اليها العراقيون لان فعالية الامم المتحدة نفسها لم تغير شيئا في العراق في العهود السابقة وخاصة في العهد الديكتاتوري، بل كما تشير التقارير الاخيرة فان الامم المتحدة صارت طرفا في تقوية وتصلب موقف النظام الديكتاتوري، فعند اشراف الامم المتحدة على برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء قام النظام الديكتاتوري بسرقة مايقارب عشرة مليارات دولار من اموال هذا البرنامج، لاسناد وجوده وفرض ارادته. وهناك اطراف اخرى في الطيف العراقي تقف مع وجود رمزي للامم المتحدة في العراق، اما الطرف الرابع وهذا موقف متميز فهم الارهابيون والمتطرفون وبقايا النظام السابق، وهؤلاء يرون السيناريو على النحو التالي، فعندما يتم انهاك امريكا، فسوف تقوم امريكا بنقل مسؤولية ملف العراق الى الامم المتحدة وعند ذلك يمكن اخراج الامم المتحدة والاطراف الدولية الاخرى من العراق بسهولة، فينفرد هؤلاء بالساحة العراقية، لذا فان هؤلاء يضعون نصب اعينهم ضرب تواجد التحالف في العراق، وفي نفس الوقت اي تواجد دولي يمكن ان يشكل اسنادا او تأييدا للعراق، فهم يريدون اخلاء الساحة لهم.

4. اما المطالبات العربية والاقليمية لعودة الامم المتحدة للعراق، فهي تدخل في باب الكلام الانشائي والتمنيات، لان هذه المطالبات لا تصور الموقف كما هو، فالموقف هو، هل بوسع الامم المتحدة (وباية صورة كانت) ان تتصدى لحالة الارهاب القائم في العراق، ولاولئك الذين يتربصون بالسلطة للاستحواذ عليها ولاعادة النظام الديكتاتوري بصورة او باخرى حتى ولو كان تحت غطاء الاسلام او القومية... الخ.

5. اما المحور الدولي المطالب بعودة الامم المتحدة الى العراق، فانه يأمل من دور الامم المتحدة بان يكون حكما في اقتسام الغنائم العراقية، وعدم الاستفراد الامريكي البريطاني بها، وهذا التوجه رغم ان فيه الكثير من المصلحية والانانية، إلا ان فيه شيئا من الصحة، لان الاستفراد الامريكي في كثير من جوانبه يخلق متاعب لامريكا اولا وللآخرين، ولان الفشل الامريكي في العراق بدا واضحا، فامريكا اسقطت نظام صدام بسهولة نسبية ولكن فشلت في تثبيت هذا الكسب، وفي جانب منه يعود الفشل الى الاستفراد الامريكي. 6. اما من حيث الجوهر فلا يمكن للمرء ان ينظر الى دور الامم المتحدة في العراق في المستقبل القريب او البعيد، إلا وفق سياق معين، وهو ان اي دور للامم المتحدة في العراق لا يمكن ان يتم إلا بالتخلي الامريكي عن دوره في العراق، ونقله الى الامم المتحدة، ويتم ذلك عبر نقل الدور الامريكي الى العراقيين انفسهم، اي باعطائهم السيادة الكاملة ودعم هذه السيادة بدور معين للامم المتحدة، اي ان المسألة تتمثل بأن يكون القرار بيد العراقيين، وعند ذلك يكون للامم المتحدة دور واضح هو المساعدة، وضمن هذا الدور يمكن ان يكون لامريكا وحلفائها دور في العراق، والا سيبقى الوضع كما هو عليه الآن، لا تحت سيطرة امريكا، ولا تحت سيادة العراقيين، ولا دور فيه للأمم المتحدة.